الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون

الوثائق الرسمية

UN/SA COLLECTION

اللجنة الخامسة
الجلسة ٢٣
المعقودة يوم الاربعاء
٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

الرئيس : السيد منتصر (الجماهيرية العربية الليبية)

ثم : السيدة غويكوتشيا استينوز (كوبا)
(نائب الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (تابع)

القراءة الاولى (تابع)

الباب ١٨ - مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية

الباب ١٩ - مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

الباب ٢٠ - مركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية

الباب ٢١ - التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/46/SR.23
9 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (تابع) (A/46/6/Rev.1 و A/46/7)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج (تابع) (A/46/16 و Add.1 ، A/46/173 ، A/46/330)

القراءة الأولى (تابع)

١ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : أجاب على أسئلة أثيرت في الجلسات السابقة للجنة ، فقال إن ممثل الولايات المتحدة سأل ، أثناء مناقشة الباب ١١ ، كم عدد الموظفين الذين سيحضرون مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو ، في حزيران/يونيه ١٩٩٢ . وأضاف أن الاجابة على هذا السؤال ستُقدم خطيا ، ولكن ، يود أن يسجل أن من المتوقع ، رهنا بموافقة البلد المضيف ، أن يحضر الموظفون التاليون : ٣٠ موظفا من أمانة المؤتمر ؛ و ٤٩ موظفا من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ؛ و ٣٤٦ موظفا من ادارة شؤون المؤتمرات ؛ و ٧٧ موظفا من مكتب الخدمات العامة ؛ و موظفان من مكتب الشؤون القانونية ، و ٣٦ موظفا من مكتب الأمين العام . ومجموع ذلك ٤٤٠ موظفا .

٢ - ومضى يقول إن ممثل الولايات المتحدة سأل ، أثناء النظر في الباب ١٤ ، عن مستوى الموارد المخصصة للمساعدة التقنية المقدمة عن طريق الوكالات المتخصصة . فذكر أن المعلومات المتعلقة بذلك الموضوع متوفرة ، بشكل متناثر ، في تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (A/46/206) وإضافات التقرير . وأضاف أن هذه المعلومات ستقدم بشكل أنسب قبل المشاورات غير الرسمية التي ستجرى بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة ، إذا سمح الوقت بذلك .

الباب ١٨ : مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٣ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إن هناك ، على ما يبدو ، تناقضا ظاهريا بين أهمية تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، وهو مجال من المجالات الخمسة ذات الأولوية في الميزانية البرنامجية المقترحة ، ومستوى الموارد البالغ التواضع المتوخى من أجل مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . ومع ذلك ، وضعت المقترحات داخل اطار موجود . وأضاف أنه بصرف النظر عن وجود أولوية عالمية تبرر زيادة في الموارد ، فإن الأمانة العامة يلزمها ولاية من الدول الأعضاء لتوفير ما يلزم من أجل زيادة الأنشطة . وذكر أنه لا توجد ولاية من هذا النوع بالنسبة للباب ١٨ ، وإن كانت مسألة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية قد نوقشت في الأمانة العامة وفي الهيئات الحكومية الدولية ، وأن إعادة التنظيم مدرجة في جدول الأعمال .

٤ - وانتقل الى نقطة منفصلة ، فقال إنه تم الاحتفاظ بوظيفة الأمين العام المساعد تحت الباب ١٨ ، وإن كانت شاغرة في الوقت الراهن .

٥ - السيد كلافيخو (كولومبيا) : تكلم نيابة عن مجموعة ريو ، فقال إن أعضاء المجموعة الذين هم أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق قد أوضحوا بالفعل رأيهم الذي مؤداه أن التقديرات لا تعكس على النحو الملائم الأولوية الممنوحة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع . ووجهوا الانتباه الى أن الباب ١٨ هو أحد بابين في الميزانية يبينان تخفيضا نسبيا في الموارد ولا ينتظر أن يحصلان على مساعدة كبيرة من البلدان المانحة ، في هيئة أموال خارجة عن الميزانية . ولاحظ أن مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عليه أن يتوقع زيادة في عبء عمله ، وسيلزم تعزيزه ، بصورة واضحة ، في المستقبل القريب . وبالتالي ، يتعين السماح له ، على الأقل ، بالاحتفاظ بالمبلغين الصغيرين المتمثلين في ٠٠٠ ٥٠ دولار و ٣٠٠ ٣٣ دولار اللذين ستنخفض مقترحات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية موارد المركز بمقدارهما . ويمكن أن تخصص هذه الموارد للبرنامج الفرعي ١ وأن تستخدم ، بصورة خاصة ، في تعزيز دعم المركز للأنشطة العلمية والتكنولوجية التي تضطلع بها اللجان الاقليمية ، مما يساعد على سد الثغرة الموجودة بين المركز والبلدان التي تتلقى

(السيد كلافيخو ، كولومبيا)

المساعدة التقنية . مما يعود بفوائد ملموسة ويحيي الاهتمام في مجال حاسم من مجالات التنمية من خلال منظومة الامم المتحدة .

٦ - السيد راي (الهند) : قال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على أعمال المركز ولا يستطيع قبول معدل النمو الحقيقي السلبي في موارده .وأضاف أنه ، بصرف النظر عن اختلاف الآراء القائم بشأن العلم والتكنولوجيا ، فالجميع متفق أن المركز يحتاج الى التعزيز ، وينبغي ، بالتالي ، تزويده بالموارد الملائمة . ويوافق وفده ، بصورة خاصة ، على اقتراح ممثل كولومبيا بأن يعاد تخصيص التخفيضات المقترحة في موارد المركز للبرنامج الفرعي ١ وذلك للمساعدة على تدعيم القدرة المحلية للبلدان النامية .

٧ - السيد اونووواليا (نيجيريا) : قال إن وفده أيضا يعلق أهمية كبيرة على الباب ١٨ . في ضوء الحاجة الى نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية . وأنه أعرب بالفعل ، في بيانه العام عن الميزانية البرنامجية المقترحة ، عن أسفه لمعدل النمو الحقيقي السلبي تحت هذا الباب . وكان يتوقع معدل إيجابي للنمو الحقيقي ، في مجال من المجالات ذات الاولوية العالية بالنسبة لتنمية البلدان النامية ، ويريد الحصول على ايضاح من الامانة العامة فيما يتعلق بسبب إهمال احتياجاته . وأكد أنه سيعود الى إثارة الموضوع في المشاورات غير الرسمية المتعلقة بمقترحات الميزانية .

٨ - السيد تانغ غوانتنغ (الصين) : قال إن المركز هو الهيئة الوحيدة في منظومة الامم المتحدة التي توفر الارشاد والتنسيق فيما يتصل بالسياسة العامة في مجال استخدام العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية . وأضاف أن المركز يرجع إليه الفضل في العديد من الانجازات ، وأنه استحق الثناء من عدد كبير من البلدان النامية منذ إنشائه في عام ١٩٧٩ . ونظرا لاهمية الباب ١٨ في التقدم الاقتصادي للبلدان النامية ، يأسف وفده لمعدل النمو الحقيقي السلبي المقترح ويجد صعوبة في فهم لماذا تتلقى وجوه إنفاق ليست لها أولوية زيادات كبيرة في مواردها . وأكد أن وفده يؤمن أنه ما زالت هناك حاجة الى روح برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية نظرا للحالة الراهنة للبلدان النامية ، والاهمية الواضحة لمواصلة تنميتها . وذكر أن المبلغ المقدّر للباب ١٨ غير ملائم بصورة واضحة . وأعرب عن أمله في أن تدرس الجمعية العامة المسألة دراسة متعمقة وأن تتوصل الى قرار حكيم بشأنها .

٩ - الرئيس : قال إنه ، إذا لم يسمع اعتراضا ، فسيعتبر أن اللجنة تريد الموافقة على توصية لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ١٨ ، بصيغتها الواردة في الفقرة ٢٧٠ من تقرير اللجنة (A/46/16) .

١٠ - وقد تقرر ذلك .

١١ - اعتُمدت توصية اللجنة الاستشارية بتخصيص اعتماد بمبلغ ٦٠٠ ٩١٨ ٤ دولار تحت الباب ١٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ في القراءة الأولى ، على أن يكون من المفهوم أن المسائل المشار فيها يتعلق بالباب ١٨ سينظر فيها في المشاورات غير الرسمية وتجرى التعديلات اللازمة .

الباب ١٩ : مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

١٢ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إنه ، بالاضافة إلى حذف مبلغ ٢٠٠ ٤ دولار من التقديرات ، وهو مبلغ احتفظ به ، دون قصد ، من أجل حضور ممثلي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) لاجتماعات لجنة المستوطنات البشرية ، فإن التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية في الفصل الاول من تقريرها (A/46/7) ، بصيغتها المطبقة على الباب ١٩ ، تؤدي إلى تخفيضات إضافية يبلغ مجموعها ٨٠٠ ١٦٨ دولار . ففي الفقرة ١٩-٤ من التقرير ، توصي اللجنة الاستشارية بقبول اقتراح تحويل وظيفة واحدة من الرتبة ف ـ ٣ و ١١ وظيفة من الرتبة المحلية ، وكلها وظائف مؤقتة ، إلى وظائف ثابتة لانها لازمة لاداء المركز ولم يعد من الممكن اعتبارها مؤقتة "وفيما يتعلق بالاستعمال المقترح لموارد المساعدة المؤقتة العامة لتمويل الوظائف الدائمة وهي مسألة أشيرت في الفقرة ١٩-٥ من تقرير اللجنة ، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الحالة في المركز ستتغير بحيث تتمشى مع الإجراءات الجارية .

١٣ - السيدة بيربينغير (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق) : قالت إن لجنة البرنامج والتنسيق توصي بالموافقة على السرد البرنامجي للباب ١٩ ، وبحذف تحديد الاولوية الدنيا الممنوعة للمنشورات المتكررة تحت البرنامج الفرعي ٨ (A/46/6/Rev.1 ، الفقرة ١٩-١٨-١ (أ)) .

١٤ - السيد كوهين (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إن وفده يشعر بقلق بسبب ما أشير إليه في الانشطة المدرجة تحت البرنامج الفرعي ٦ من استحداث برنامج آلة حاسبة لاختيار مركبات جمع القمامة في البلدان النامية (A/46/6/Rev.1 ، الفقرة ١٩-١٦-١ (ب)) . وأكد أن استعمال برنامج الحاسبة الالكترونية لنشر هذه البيانات يشكل ، على ما يبدو ، إساءة استعمال سافرة لأقل التكنولوجيات المتوفرة ملاءمة . وإن وفده قد أثار المسألة في آخر اجتماع عقدته لجنة البرنامج والتنسيق ، وأبلغ أن الاشارة ترجع إلى الناتج النهائي لمشروع استمر عدة سنوات بتكاليف باهظة . ولاحظ أن وفده يريد الحصول على تفاصيل كاملة للبرنامج في أقرب وقت ممكن ، بما في ذلك ، بصفة خاصة ، مدته ، ومجموع تكاليفه حتى هذا التاريخ ، ومتى ينتظر تحقيق بعض النتائج ، وأهم شيء في هذا الصدد ، رقم النفقات المسقطة بدقة على هذا المشروع خلال فترة السنتين .

١٥ - السيد سيكاندر (سري لانكا) : قال إن بلده يعلق أهمية كبيرة على أنشطة مركز المستوطنات البشرية الذي استفاد منه فائدة كبيرة . وبالتالي ، فإن وفده يوافق تماما على رصد الموارد من أجل المركز ، وعلى توصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ١٩-٤ من تقرير اللجنة .

١٦ - السيد كينشن (المملكة المتحدة) : قال إنه يود التعليق على بعض جوانب الباب ١٩ التي توضح مسائل أعم . الجانب الأول هو ممارسة تقديم تقديرات محافظة بالنسبة للموارد الخارجة عن الميزانية ، وهذه مسألة علقت عليها اللجنة الاستشارية في الفصل الاول من تقريرها . فالمقارنة بين التقديرات الاصلية للباب ١٩ في فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ والارقام المنقحة لفترة السنتين نفسها الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة الحالية تبين أن المبلغ زاد من ٥٠ مليون دولار إلى ٧٨ مليون دولار . وتجدر أيضا ملاحظة المستويات النسبية لموارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية في الباب ١٩ ، لا لكونها مسألة مثيرة للقلق ، بل لأنها توضح حقيقة أن الموارد الخارجة عن الميزانية ليست موثوقة بدرجة أقل ، بالضرورة بل انها تبدو موثوقة بدرجة أكبر من بعض الجوانب - من الموارد المخصصة من الاشتراكات المقدرة .

(السيد كينشن ، المملكة المتحدة)

١٧ - وفيما يتعلق ببرنامج عمل مركز المستوطنات البشرية ، قال إن العرض الجديد يبين بوضوح حجم المواد المنشورة ويثير تساؤلات بشأن تنسيق مثل هذا الناتج . فهناك ، على سبيل المثال ، اشارة إلى نموذج تدريبي عن المرأة والتنمية القابلة للإدامة (الفقرة ١٩-١١-٣ (ب)) ، ينتظر رصد اعتمادات له أيضا في مكان آخر من الميزانية البرنامجية المقترحة ، واشارة أخرى إلى منشور عن الحد من الكوارث الطبيعية (الفقرة ١٩-١٨-١ (ب)) ، دون مزيد من التعريف . وقال إن وفده لا يعارض برنامج العمل ، لكنه يرى أن مسألة تنسيق وترشيد منشورات الامم المتحدة ، بصورة عامة ، تحتاج إلى إعادة النظر بوصفها قضية عامة ، في القرار الذي ستعتمده اللجنة الخامسة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة .

١٨ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إن المسألة التي أثارها ممثل الولايات المتحدة الامريكية مثال لكيف يستطيع الوضوح المحدود لمقترحات الميزانية أن يكون بمثابة دعوة لانتقاد أنشطة مشروعة تماما . وأضاف أن النقطة التي أوضحها ممثل المملكة المتحدة عن الفرق بين النفقات المقدرة والنفقات الفعلية من الموارد الخارجة عن الميزانية تحت الباب ١٩ في فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ليست جديدة ، لأن الفرق مدهش بالفعل ، ويمكن أن يرجع إلى ميل مديري المشاريع إلى التقدم بتقديرات محافظة من أجل موارد خارجة عن الميزانية عند عرض احتياجاتهم ، وإن كانت هذه الموارد موثوقة بدرجة أكبر من الموارد المعتمدة على الاشتراكات المقدرة . وفيما يتعلق بمسألة المنشورات ، فإن ممثل المملكة المتحدة على حق تماما ، ذلك أن مسألة الرقابة المنظمة بدرجة أكبر على نوعية وتنسيق منشورات الامم المتحدة يجب أن يتناولها مجلس المنشورات . حيث أن قدرة المنظمة على إدارة أموالها مركزيا . لا يضاهيها تحكمها في سياسة المنشورات ، لسوء الحظ .

١٩ - السيد كوهين (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إن بيانه لم يكن متعلقا بوضوح عملية الميزانية ، بل بعدم وجود حجة واضحة مباشرة للنشاط الذي أبدى شكوكه بشأنه . وأكد رغبة وفده في الحصول على المعلومات التي طلبها .

٢٠ - الرئيس : قال إنه إذا لم يسمع أي اعتراض ، فسيعتبر أن اللجنة تريد الموافقة على نتائج وتوصيات لجنة التنسيق الإدارية بشأن الباب ١٩ ، بصيغتها الواردة في الفقرتين ٣٧٦ و ٣٧٧ من تقرير اللجنة (A/46/16) .

٣١ - وقد تقرر ذلك .

٣٢ - اعتمدت توصية اللجنة الاستشارية باعتماد مبلغ ٤٠٠ ٩٩٩ ١١ دولار تحت الباب ١٩ لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ في القراءة الأولى ، على أن يكون من المفهوم أن القضايا المشارة فيما يتصل بالباب ١٩ سينظر فيها في المشاورات غير الرسمية ويتم ادخال التعديلات اللازمة .

الباب ٣٠ : مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية

٣٣ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إن الانشطة المبرمجة تحت الباب ٣٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة ستنفذ من قبل مركز شؤون الشركات عبر الوطنية ووحداته المشتركة مع اللجان الإقليمية الخمس . وأضاف أن الأمين العام لا يقدم ميزانيات منفصلة من أجل المركز والوحدات المشتركة لأن البرنامج متكامل ، وتبذل الجهود لتخفيض مستوى التفاصيل الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة .

٣٤ - ولاحظ أن الأنشطة المقترحة فيما يتصل بالبيئة تقع في نطاق مجال من المجالات الخمسة ذات الأولوية التي حددتها الجمعية العامة . وإن عمليات اعادة التصنيف المقترحة من الأمين العام وضعت وفقا للإجراءات السليمة ، مع إيلاء الاعتبار الواجب للعلاقة بين مكتب إدارة الموارد البشرية وشعبة تخطيط البرامج والميزانية .

٣٥ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن اللجنة الاستشارية أبلغت ، على النحو الوارد في الفقرة ٣٠-٤ من تقريرها (A/46/7) ، أن الوحدات المشتركة مع اللجان الإقليمية لا تعمل كلها بشكل مرض . وترى اللجنة الاستشارية ضرورة قيام أمانات اللجان الإقليمية بتحديد دور الوحدات المشتركة في دعم برامج البيئة ، بصورة بالغة الوضوح .

٣٦ - وكما لوحظ في الفقرة ٣٠-٥ من تقرير اللجنة الاستشارية ، فإن اللجنة لا تعترض على ما يقترح من ترفيع وظيفة رئيس وحدة المحاسبة ، لكنها لا تؤيد الاقتراح المتعلق بإعادة تصنيف وظيفة رئيس وحدة البيئة ، ووظيفة الخدمات العامة لمدير تحرير مجلة المخبر الصحفي للشركات عبر الوطنية . وترى اللجنة الاستشارية أن نتائج مؤتمر الأمم

(السيد مسيلي)

المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد تشير إلى كيف تتغير طبيعة عمل وحدة البيئة . ويمكن عند ذلك ، وضع الامر في الاعتبار لدى النظر في إعادة التصنيف المقترحة .

٢٧ - وسوف تؤدي توصيات اللجنة الاستشارية في الفصل الاول من تقريرها ، عند تطبيقها على الباب ٢٠ ، إلى تخفيضات مجموعها ٦٠٠ ٨٩ دولار .

٢٨ - السيدة بيرنغير (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق) : قالت إن لجنة البرنامج والتنسيق أوصت بالموافقة على السرد البرنامجي للباب ٢٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة .

٢٩ - السيد بنيت (الولايات المتحدة الامريكية) : لاحظ ان مدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية لم تعتمد بعد ، وأن إحراز تقدم ملحوظ خلال فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ أمر مشكوك فيه . لذلك يرى وفده أن ربما يكون الوقت قد حان لحذف البرنامج الفرعي بأكمله . وأضاف أن وفده لا يعتقد أنه ينبغي لمركز شؤون الشركات عبر الوطنية أن يخصص موارده المحدودة لانشطة تتصل بالبيئة تحت البرنامج الفرعي ٣ . إذ أن هذه الانشطة يضطلع بها على نحو أنسب برنامج الامم المتحدة للبيئة .

٣٠ - ومضى يقول إن وفده يشك في فائدة العدد الكبير من المنشورات المتنوعة المتوخى خلال فترة السنتين ، ويود معرفة إذا كان أي منها سيكرس لشرح ما يمكن أن تقدمه الشركات عبر الوطنية من مساهمات إيجابية . وأضاف أن مقدارا بالغا من عمل اللجنة قد ركز في الماضي على التأثير السلبي الملاحظ للشركات عبر الوطنية على الاقتصادات الوطنية . ونظرا لان هذه الشركات من المصادر الرئيسية لرأس المال الاستثماري الخاص في العالم ، فانه من الممكن أن يكون عمل المركز قد أثر تأثيرا معاكسا على تنمية بلدان عديدة في أنحاء العالم . وتساءل فيما إذا كانت إدارات الامم المتحدة قد درست هذه المسألة . وأوضح أن الولايات المتحدة ترحب بالاستثمار الاجنبي في اقتصادها ؛ وأن هذا الاستثمار زاد زيادة ملحوظة في السنوات الاخيرة ، وهو تطور يمكن أن يكون متصلا ، بشكل جزئي ، بمناخ الاستثمار السيئ الذي ساعد المركز على ايجاده في عدد من البلدان الاخرى .

(السيد بنيت ، الولايات المتحدة)

٣١ - وذكر أن وفده يجب صعوبة في قبول عمليات الترفيع المختلفة المقترحة من أجل المركز ، وبصورة خاصة ، لا يرى ضرورة لترفيع وظيفة رئيس وحدة المحاسبة ، الذي يعمل أيضا كأمين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ . وقال إنه سيكون ممتنا لو حصل على تفاصيل تثبت ادعاء أن عمل المركز في ذلك المجال قد توسع وعلى تفسير لكيف أدى هذا التوسع إلى زيادة عبء عمل الوظيفة .

٣٢ - وتابع قائلا إن وفده تساوره الشكوك فيما يتعلق بمستوى سفر الموظفين المطلوب في إطار هذا الباب . وطلب تفاصيل بشأن السفر الذي قام به كل من الموظفين الأقدمين الستة للمركز خلال عام ١٩٩٠ ، مع تحديد الرحلات التي قام بها كل منهم والجهات المقصودة . وفيما يتعلق بما ورد في الفقرة ٣٠-٤ من تقرير اللجنة الاستشارية من أن الوحدات المشتركة مع اللجان الإقليمية لا تعمل كلها بشكل مرض ، قال إنه مندهش من أن الأمانة العامة تقدم هذا التقييم الصريح لأداء أي برنامج من برامج الأمم المتحدة وقال إنه يود أن يعرف أساس ذلك الاستنتاج . وأكد أن وفده يرى أن جميع الوحدات المشتركة ، ربما باستثناء الوحدة المشتركة مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، يجب أن تلغى .

٣٣ - السيد تيرلنك (بلجيكا) : قال إن وفده يرى انه ينبغي معالجة مسألة إعادة تصنيف الوظائف بصورة شاملة . بيد أنه يجد صعوبة في قبول رأي اللجنة الاستشارية الوارد في الفقرة ٣٠ - ٥ من تقريرها ، بعدم قبول إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة مدير تحرير مجلة المخبر الصحفي للشركات عبر الوطنية . وذكّر بالرأي الذي أعرب عنه رئيس اللجنة الاستشارية بإعادة النظر في شرط قيام الجمعية العامة باعتماد جميع حالات إعادة تصنيف الوظائف (A/C.5/46/SR.5 ، الفقرة ٢) . وأبدى ارتياحه لأن اللجنة قررت إحالة المسألة إلى المشاورات غير الرسمية . وسأل إذا كانت المنهجية التي اعتمدتها لجنة الخدمة المدنية الدولية للتمييز بين العمل على المستوى الفني وعلى مستوى الخدمات العامة (A/35/30 ، الفقرات ٢٥٩ إلى ٢٦٣) قد طبقت في الحالة قيد النظر . ولاحظ انه ينبغي للجنة ، في حالة بطلان المنهجية ، النظر في مسألة إعادة تصنيف الوظائف دون إبطاء لتجنب المناقشات المطولة مستقبلا . وطلب توضيح للإجراءات التي أشار إليها مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية .

(السيد تيرلنك ، بلجيكا)

٣٤ - ومضى يقول إن اللجنة الاستشارية لم توضح لماذا توصي بعدم إعادة تصنيف الوظيفة من فئة الخدمات العامة ؛ وأكد أن وفده سيقابل بالحصول على معلومات إضافية بالتقدير . ولاحظ أن هذه هي الحالة الوحيدة التي عارضت فيها اللجنة الاستشارية طلب لإعادة تصنيف وظيفة من فئة الخدمات العامة إلى الفئة الفنية . وقال إن وفده يؤيد اقتراح الامين العام .

٣٥ - السيد بالحاج (تونس) : قال إن وفده يود أن يعرب عن تقديره للمعلومات المتعلقة بالدراسات والتقارير التي أعدها خبراء استشاريون خارجيون لمركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية . وتساءل عما إذا كان صحيحا أن تقارير أعدها خبراء استشاريون كانت تعاد كتابتها في بعض الاحيان من جانب موظفي المركز ؛ وفي هذه الحالة يمكن التساؤل عن قيمة المبالغ الكبيرة المخصصة لاستخدام الخبراء الاستشاريين ، لا سيما بالنظر إلى النوعية الرفيعة لموظفي المركز . وطلب أيضا مزيدا من التفاصيل المتعلقة بمبلغ ٠٠٠ ٤٠٠ دولار المطلوب لتغطية تكاليف سفر الموظفين .

٣٦ - ومضى قائلا إنه ينبغي النظر بصورة شاملة في مسألة إعادة تصنيف الوظائف . وطلب وفده معلومات عن التوزيع الجغرافي للخبراء الاستشاريين في المركز ، وعن عدد الموظفين المتقاعدين الذين يستخدمون للعمل كخبراء استشاريين .

٣٧ - السيد ايرومبا (أوغندا) : قال إن مركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية يتمتع باهمية بالغة لدى وفده . فهو يرى أن المركز ليس معاديا للشركات عبر الوطنية ، ولكنه يحاول تحسين المناخ الذي تعمل فيه وذلك بإزالة الجوانب غير المرغوب فيها للرأسمالية . ووافق على توزيع الأولويات داخل البرنامج ، وأيد بصفة خاصة البرنامج الفرعي ٣ . وتقدر البلدان النامية المساعدة التي تتلقاها تقديرا عظيما ، فقد ساعد المركز أوغندا في وضع مدونة للاستثمار مؤاتية للسوق . أما بصدد الفقرة ٣٠ - ٤ من تقرير اللجنة الاستشارية ، فقال إن وفده قلق إزاء القول بأنه لا تقوم جميع الوحدات المشتركة في اللجان الإقليمية بأداء مهامها على نحو مرضٍ . ورأى أنه ينبغي تعزيز اللجان الإقليمية بغية تمكينها من تقديم مزيد من المساعدة إلى البلدان . وأيد عملية إعادة التصنيف المقترحة للوظائف ، لا سيما وظيفة مدير التحرير في "مجلة المراسل" في مركز شؤون الشركات عبر الوطنية ؛ فهذه المجلة مفيدة جدا في توزيع المعلومات .

٣٨ - السيد بودو (مدير شُعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إنه ليس للأمين العام سلطة إلغاء البرنامج الفرعي المتعلق بمدونة قواعد السلوك للشركات عبر الوطنية ، الأمر الذي اقترحه ممثل الولايات المتحدة ، فالجمعية العامة هي الجهة الوحيدة التي تستطيع اتخاذ مثل هذا الإجراء . وقد تمت الموافقة على الخطة المتوسطة الأجل بتوافق الآراء ، وقد تضمن ذلك توافق الآراء بشأن الباب ٣٠ . ومن الواضح أن هذا الباب يعكس تغيرات في اللهجة والوجهة نتيجة لتطور الأحداث والأفكار على نحو لا يمكّن من الاستمرار الكامل للميزانيات السابقة .

٣٩ - وذكر أنه من الممكن ، في سياق غير رسمي ، تفصيل مصاريف السفر في عام ١٩٩٠ تفصيلا يبين الأسباب الرئيسية للسفر ، ولكن لا يمكن بيان أكثر من ذلك .

٤٠ - وأما فيما يتعلق بمسألة الخبراء الاستشاريين فقد أشار إلى أنه كان قد تم الاتفاق على أن المركز يحتاج إلى عدد كبير نسبيا من الخبراء الاستشاريين بسبب قلة عدد موظفيه . وهذه الحالة لا تزال تنعكس في ميزانية ١٩٩٢-١٩٩٣ . وسوف توفر المعلومات التي طلبها ممثل تونس بشأن التوزيع الجغرافي للخبراء الاستشاريين في المركز .

٤١ - وقال إنه عندما ذكر أن الإجراءات المناسبة كانت قد اتُبعت بصدد طلبات إعادة التصنيف فإنما كان يشير إلى وصف العمل الذي قدم إلى مكتب إدارة تنظيم الموارد البشرية ولم يقصد القول بأن المنهجية التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية قد اتُبعت بدقة . وقال إنه لا يستطيع إلا أن يفترض بأن الدوائر ذات الصلة في الأمم المتحدة قد قامت بواجبها في هذا الصدد .

٤٢ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : في معرض الإشارة إلى التعليقات التي أُدلي بها بشأن مسألة إعادة التصنيف ، قال إنه لاحظ في البداية أن اللجنة الاستشارية ترى أنه من الضروري في المرحلة الحالية إعادة تصنيف وظيفة رئيس وحدة البيئة بحيث يرفع رتبتها من ف - ٤ إلى ف - ٥ . ولم يقدم إلى اللجنة الاستشارية تبرير قوي لإحداث تغيير في طابع عمل الوحدة ؛ وسوف يكون من الممكن بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية تقييم الحاجة إلى إعادة التصنيف .

٤٣ - الرئيس : قال إنه إذا لم يكن هناك أي اعتراض ، يفهم من ذلك أن اللجنة تود أن توافق على توصية لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ٣٠ ، كما وردت في الفقرة ٢٨٥ من تقريرها (A/46/16) .

٤٤ - وقد تقرر ذلك .

٤٥ - تمت الموافقة في القراءة الأولى على توصية اللجنة الاستشارية بتخصيص اعتماد بمبلغ ٧٠٠ ٨٤١ ١٢ دولار في إطار الباب ٣٠ لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، على أن يكون مفهوما أن المسائل التي أثيرت بصدد الباب ٣٠ سوف يُنظر فيها في مشاورات غير رسمية وسوف تُدخَل أية تعديلات ضرورية .

الباب ٣١ : التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية

٤٦ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إن لدى الأمانة العامة طلبين لتقديم تقريرين يتصلان بالباب ٣١ . الطلب الأول تقديم تقرير عن تعزيز مكتب الأمم المتحدة في فيينا وذلك بدافع من قرار الجمعية العامة الذي اتخذته في عام ١٩٩٠ بإنشاء وظيفة برتبة وكيل أمين عام لبرنامج المراقبة الدولية للمخدرات . ولايزال هذا التقرير قيد الإعداد وسوف يتوفر في الاسبوع التالي عندما سيقدم من خلال اللجنة الاستشارية . والطلب الثاني هو تقديم تقرير عن تمويل المعاهد المستقلة في ميدان منع الجريمة وسوف يوفر للجنة الثالثة في الوقت المناسب عندما تنظر اللجنة في هذا البند .

٤٧ - السيدة بيرنفير (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق) : قالت إن مسألة تعزيز مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية قد أثيرت في لجنة البرنامج والتنسيق وفي المناقشة العامة التي دارت في اللجنة الخامسة . وأعرب بعض الوفود في لجنة البرنامج والتنسيق عن الدعم لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/١٩٩١ الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقوم بتعزيز وترشيد موارد المركز . إلا أن لجنة البرنامج والتنسيق أومت في النهاية بالموافقة على وصف البرنامج الوارد في هذا الباب على حاله ، كما وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تقريرها . وأحاطت لجنة البرنامج والتنسيق علما أيضا بالضمانات التي قدمها الأمين العام إلى اللجنة الثالثة بشأن حالة المعاهد المستقلة ، لا سيما المعهد الافريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين .

٤٨ - السيد ميكالسكي (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إنه يتفق والقول بأن برامج الامم المتحدة المتصلة بالتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية قد لا تكون ممولة تمويلا كافيا . إلا أنه في ضوء القيود الشديدة التي تواجه الميزانية ، ينبغي البحث عن مصادر أخرى للتمويل خلاف الميزانية العادية . وفي هذا الصدد ، لاحظ وفده أن الموارد الخارجة عن الميزانية تمثل نحو ٣٠ في المائة من اجمالي الموارد المتوقعة في إطار الباب ٢١ وقال إنه يود أن يعرف ما هي الخطوات التي اتخذتها الامانة العامة للتشجيع على زيادة التبرعات للانشطة المبرمجة . ويمكن ايجاد موارد ضخمة حكومية وغير حكومية اذا قامت الامانة العامة بمحاولات متضافرة لجمع هذه الموارد .

٤٩ - وقال إن القلق يساور وفده بصفة خاصة إزاء توقع أن لا يقدم برنامج الامم المتحدة الإنمائي إلا ٣٠٠ ٠٠٠ دولار للمشاريع التنفيذية التي يضطلع بها في إطار الباب ٢١ . وبما أن برنامج الامم المتحدة الإنمائي ينفق ما يزيد عن ٨٠٠ مليون دولار في السنة على المشاريع الإنمائية ، فإن المبلغ المخصص لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية متدن للغاية . وينبغي للجمعية العامة أن تحث مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي على إيلاء انتباه أكبر لتمويل البرامج الاجتماعية التي تنفذها الامم المتحدة .

٥٠ - وأخيرا أعرب عن اعتقاد وفده بأنه ينبغي للامين العام أن ينظر في استصواب نقل برامج اجتماعية إلى نيويورك بالنظر إلى الصلة الوثيقة بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية .

٥١ - السيد ايرومبا (أوغندا) : قال إن مسألة ما إذا كان ينبغي إدارة البرامج الاجتماعية في نيويورك أو فيينا لا تثير قلقه بقدر ما يثيره الاتجاه إلى تجاهل أنشطة في الميدان وضرورة تعزيز المراكز الإقليمية . وعلاوة على ذلك ، يشعر بخيبة الامل لان التقرير المتعلق بتمويل المعاهد المستقلة لم يتوافر بعد ، وأعرب عن الاسف لاتباع نهج جزئي إزاء تعزيز الانشطة الواردة في إطار الباب ٢١ . ويبدو أنه لم يظهر تجاه المسائل الاقتصادية الحماس نفسه الذي ظهر إزاء المسائل الاجتماعية . وفي هذا الصدد فإنه من الضروري المحافظة على توازن إجمالي .

٥٢ - السيدة أريكسون فوغ (السويد) : تكلمت باسم بلدان الشمال فقالت إنها تشعر بالقلق الذي أعربت عنه وفود أخرى إزاء إمكان أن تؤدي المحدودية النسبية للموارد المتاحة لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية إلى عرقلة قدرته على الوفاء بولايته والاضطلاع بأنشطته في الميدان الاجتماعي والميادين ذات الصلة التي ليس أقلها أهمية ميدان النهوض بالمرأة . وأما الاتجاه إلى زيادة تمويل أنشطة الأمم المتحدة من موارد خارجة عن الميزانية فيمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية . وأحد الأمثلة المناسبة البرنامج الفرعي ٣ (إدماج المعوقين في عملية التنمية) في إطار الباب ٢١ باء الذي يعتمد إلى حد بعيد على موارد خارجة عن الميزانية . وبالمثل ، فإن الأنشطة المتصلة بتنفيذ عقد الأمم المتحدة للمعوقين تعتمد اعتمادا شديدا على التبرع بالأموال . وتتساءل بلدان الشمال عما إذا كان يفهم من ذلك أن ترتيبات تمويل البرامج المتعلقة بالمعوقين تعكس أولوية أدنى .

٥٣ - وهناك مسألة أخرى تهم وفود بلدان الشمال بصفة خاصة وهي الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥ . فهي غير مقتنعة بأن نمو الموارد غير المتكررة البالغ ١٠٠ ٤٦٣ دولار الوارد في الفقرة ٢١ - ٣٤ في الميزانية البرنامجية المقترحة يكفي لذلك الغرض .

٥٤ - السيد دينو (رومانيا) : قال إنه يلاحظ بحيرة عدم تقديم أية توصيات استجابة للطلب الوارد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/١٩٩١ الذي كانت بلاده من مقدميه . وينبغي توفير مزيد من الموارد لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية ، لاسيما للإعداد للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥ ولدعم أنشطة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة . وقال إن وفده يتفق مع قول اللجنة الاستشارية بأن هناك مبررا كافيا لتحويل أربع وظائف مؤقتة إلى وظائف ثابتة في ميدان منع الجريمة والقضاء الجنائي (A/46/7 ، الفقرة ٢١ - ٥) ، ويفضل توفير وظائف وموارد إضافية لضمان التمكين من الاضطلاع على نحو فعّال بالأنشطة التي تستند إلى ولاية . وأخيرا قال إنه ينبغي استكشاف إمكانيات أخرى لتأمين مزيد من التمويل من خارج الميزانية .

٥٥ - السيد تانغ غوانتينغ (الصين) : قال إن وفده يشعر بالقلق الذي أعرب عنه متكلمون سبقوه في الكلام إزاء تدني معدل نمو وعدم كفاية الموارد المقترحة للباب ٢١ ، وإزاء ضرورة الامتثال لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/١٩٩١ . وقال

(السيد تانغ غوانتينغ ، الصين)

إن نقص الموارد يؤثر بصفة خاصة على الانشطة المتصلة بالنهوض بالمرأة . وفي هذا الصدد ، وجه الانتباه إلى الفقرة ٣٨ من مشروع القرار المتعلق بالنهوض بالمرأة والذي اتخذته اللجنة الثالثة مؤخرا (A/C.3/46/L.15) ، والذي طلب إلى اللجنة الخامسة أن تحدد مستويات الموارد المناسبة لضمان الدعم الكافي للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، لاسيما الاعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة . وأما الاحتياجات من الموارد غير المتكررة للمساعدة المؤقتة الواردة في الفقرة ٢١-٣٤ في الميزانية البرنامجية المقترحة فلا تمثل إلا نصف ما ذكر في البيان الاصلي للآثار المترتبة على ذلك في الميزانية البرنامجية ، وقال إن وفده يرحب بتوضيح من الامانة العامة لما إذا كانت الموارد المقترحة تفي فعلا بحاجات المركز .

٥٦ - السيد بازان (شيلي) : قال إن وفده يعلق أهمية عظيمة على الانشطة الواردة في الباب ٢١ . ويبدو أن المعدل المتوقع للنمو الحقيقي ومستوى الموارد في إطار ذلك الباب غير كافيين في ضوء نقص التمويل من الموارد الخارجة عن الميزانية . ومثله مثل متكلمين آخرين ، أعرب عن الرغبة في التأكيد على ضرورة تعزيز وترشيد موارد مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية ، وأعرب عن الامل في أن تقدم الامانة العامة توصيات محددة في ذلك الصدد .

٥٧ - تولت الرئاسة السيدة غويكوكيا استينوز (كوبا) ، نائبة الرئيس .

٥٨ - الآنسة روتهايزر (النمسا) : قالت إن بلدها شديد الاهتمام بمسائل التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية ، كما يتضح من استضافته لوحدات الامم المتحدة التي تتناول تلك المسائل . وذكرت أن وفدها درس بكثير من الإمعان مقترحات الامين العام في إطار الباب ٢١ ، التي تُعتبر موارد الميزانية العادية المخصصة لها محدودة نسبيا بالقياس الى أبواب الإنفاق الاخرى . وتخفيض الموارد الخارجة عن الميزانية أمر مؤسف ، لكن هذا الباب لايزال يعتمد على التبرعات بنسبة من موارده تتجاوز الربع . وفي هذا السياق يرى وفدها أن هنالك إشكالا خاصا في أن تدعو الحاجة الى موارد خارجة عن الميزانية للاضطلاع بأنشطة فنية .

٥٩ - وأشارت الى أن تخفيض الموارد الخارجة عن الميزانية أسفر عن تخفيض صاف لست وظائف ، ووفدها يود أن يعرف ماهية الاعمال المرتبطة بتلك الوظائف ، وما إذا كان هناك تفويض من الجمعية العامة بهذا الصدد . وإن كان الامر كذلك ، فإن وفدها يرى أن

(الانسة روتهايزر ، النمسا)

إعادة توزيع وظيفة فنية من خارج الميزانية من مجال منع الجريمة ينبغي أن يعوّض عنه بإنشاء وظيفة في الميزانية العادية ، لأن الوفد لا يمكنه أن يوافق على عدم تنفيذ أية ولايات مفوضة من قبل الجمعية العامة . كما يلاحظ وفدها أن الانشطة المتصلة بعدد أفرقة الخبراء المخصصة ، ستموّل من التبرعات . وإذا لم يتأمّن هذا التمويل ، فإن أفرقة الخبراء هذه قد لا تعود قائمة ، وبذلك يكون من الافضل إرساء تلك الانشطة على أساس مالي وطيد وتمويلها من الميزانية العادية .

٦٠ - وقالت إن وفدها ، بالنظر الى عبء العمل المتزايد لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية ، يتساءل عن كيفية إمكان الاضطلاع بجميع الانشطة المقترحة مع تخفيض في الوظائف الخارجة عن الميزانية وركود في الموارد . وقالت إن لغظة "ركود" تبدو انها التعبير المناسب ، لأن من الصعب أن نفهم كيف يمكن تحقيق معدّل نمو حقيقي إيجابي قدره ١ في المائة في حين أن الجدول ٢١-٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة يبين أن الموارد المخصصة للمسائل والسياسات الاجتماعية على الصعيد العالمي قد خفضت بما يناهز النصف بالقيم الإسمية ، من نحو ٥,٦ ملايين دولار في اعتمادات الميزانية السابقة الى أقل من ٣,٥ ملايين دولار لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ .

٦١ - أما فيما يتعلق بالاحتياجات من المساعدة المؤقتة ، المشار إليها في الفقرة ٢١-٣٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، فقالت إن ممثل الصين قد أشار في الاصل الى أن مستوى الموارد المقترح من قبل الامين العام هو أدنى من المستوى المرتقب أصلا في بيان أشار الميزانية البرنامجية ، المقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/1990/25/Add.1) . وقالت إن وفدها يتساءل عن كيفية القيام بالاعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥ ، مع موارد غير كافية وأقل بكثير من الموارد المتاحة ، مثلا ، لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، للإعداد لمؤتمر رئيسي عن السكان . وأن وفدها يود أيضا أن يعرف ما هو عدد الموظفين الذين سينتدبون لخدمة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة .

٦٢ - وأضافت ، فيما يتعلق بالتحويل المقترح لاربع وظائف مؤقتة الى وظائف ثابتة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية ، أن وفدها يؤيد اقتراح الامين العام وإقرار اللجنة الاستشارية له .

(الانسة روتهايزر ، النمسا)

٦٣ - وذكرت أن وفدها خاب أمله لأن الأمين العام لم يقدم توصيات إضافية لتعزيز موارد مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية وترشيدها ، على النحو الذي طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار ١٦/١٩٩١ واللجنة الثالثة ، التي وجّه رئيسها رسالة بهذا الصدد الى رئيس اللجنة الخامسة . ولكنها على ثقة بأن التقارير المعلّقة ، المعنية بالتنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية ، ستصدر في أوانها . ومع أن التخفيضات التي اقترحتها اللجنة الاستشارية للباب ٢١ هي تخفيضات صغيرة ، فقد يكون لها أثر سلبي لا يتناسب مع صغرها على سير العمل في المركز ، وهي تباين القرار المذكور آنفا . ولذلك ، فإن وفدها لا يمكنه أن يؤيد هذه التخفيضات .

٦٤ - وأخيرا قالت إنها تود الإشارة الى أن اقتراح ممثل الولايات المتحدة ، المتعلق باستصواب نقل الوحدات الاجتماعية الى نيويورك ، هو اقتراح مناف لمقررات الجمعية العامة ذات الصلة ، التي تنص على أن مكتب الامم المتحدة في فيينا هو النواة الاساسية للشؤون الاجتماعية والانسانية . وأن وفدها يرى ، نظرا الى ندرة الموارد والافتقار الى حيّز للمكاتب ، فضلا عن ارتفاع تكاليف الإيجار في نيويورك ، أن إبقاء هذه الوحدات في فيينا ، التي يقدّم فيها حيّز كافٍ للمكاتب مجانا سيكون أقل كلفة .

٦٥ - السيد الديب (مصر) : أبدى موافقته على ما قالت ممثلة النمسا ، بصدد ضرورة تقديم مزيد من الدعم للأنشطة المبرمجة في إطار الباب ٢١ . وقال إن النظام العالمي الجديد ، الذي أخذ يبرز في نهاية الحرب الباردة ، يوجد أولويات جديدة ، لكن العنصر الإنساني سيبقى عنصرا أساسيا لجميع الأنشطة التي يضطلع بها المجتمع الدولي . والأهمية المتعاظمة للمسائل التي يشملها الباب قيد النظر تستتبع زيادة عدد مهام الهيئات المعنية بهذه المسائل . وقال إن وفده يأمل في أن توافق اللجنة الخامسة على تقديرات الأمين العام بدون تخفيض . والوفد أيضا يضم صوته الى وفود أخرى في تأكيد أهمية قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/١٩٩١ ، الذي يطلب الى الأمين العام أن يضيف توصيات محددة بصدد كيفية تعزيز وترشيد موارد مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية . وأن الأنشطة الواردة في إطار الباب ٢١ يجب أن تعكس التزاما متوازنا فيما يتصل بتنمية جميع البلدان وفقا لمبدأ العالمية الذي تستوحيه المنظمة .

٦٦ - السيد الهواري (الجزائر) : قال إنه يؤيد الرأي الذي أعرب عنه المتكلمون الذين سبقوه ، فيما يتعلق بضرورة تزويد مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية لا بالوسائل اللازمة للتحضير للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥ وحسب ، بل للاضطلاع أيضا بأنشطته العادية . وأضاف انه قد يكون لمستوى الموارد المنخفض ، المقترح للمركز ، تأثير سلبي على أدائه ، ولا مناص عن تأمين الامتثال لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/١٩٩١ . وأخيرا ، يؤيد وفده تعليق ممثل أوغندا بشأن تعزيز المراكز الإقليمية .

٦٧ - الآنسة شيتاخا (كينيا) : قالت إنه قد جرى فعلا الإعراب عن كثير من دواعي قلق وفدها . وأن وفدها يؤيد كل التأييد البيان الذي أدلت به ممثلة النمسا ؛ فإن كينيا أيضا يساورها قلق شديد إزاء معدّل النمو الصغير نسبيا ، البالغ ١ في المائة فقط . وينبغي نشدان قاعدة أوسع للموارد بالنسبة للباب ٢١ ، ولا سيما نظرا الى انخفاض التمويل من خارج الميزانية . ووفدها يوافق ممثل أوغندا على رأيه القائل بضرورة دعم أعمال المركز والمكاتب الإقليمية على السواء . وعلى غرار وفود أخرى ، يرى وفدها أن المركز لا يحظى بما يكفي من موارد مالية وبشرية للإعداد لمؤتمر ١٩٩٥ العالمي المعني بالمرأة ، بصورة فعالة .

٦٨ - السيد ميكاليسكي (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إنه لم يقترح نقل البرامج الاجتماعية الى نيويورك ، لكن جُلّ ما اقترحه يقتصر على أن يقوم الامين العام بالنظر في استصواب هذا النقل بسبب الصلة الوثيقة بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية . أما بصدد انخفاض تكاليف إبقاء المركز في فيينا ، حيث لا يُدفَع إيجار للمكاتب ، فقال إنه إذا كان مبنى الامانة العامة في نيويورك يتسع لجميع أنشطة الامم المتحدة ، فلن تكون هناك حاجة الى دفع إيجار في أي مكان آخر . غير أن النمو السريع للامانة العامة يستبعد هذه الإمكانية . وأضاف أنه يود ، بالنظر الى قرار الجمعية العامة بإبقاء عدة وظائف عالمية أو تتصل بالتنمية الاجتماعية في نيويورك بدلا من نقلها الى فيينا ، الحصول على تأكيد من مدير شعبة تخطيط البرنامج والميزانية بأن انخفاض المرتبات لوظائف نيويورك ينعكس في الميزانية .

٦٩ - وقال ، بصدد التبرعات ، إن التمويل من خارج الميزانية ينبغي ألا يُنظر اليه نظرة سلبية . وأن البرامج القيِّمة التي تتمتع بثقة الدول الاعضاء ستلقى الدعم . وأضاف القول بأن التمويل من خارج الميزانية أمر غير مستصوب قد يشجع الحكومات على تخفيض مبالغ تبرعاتها .

(السيد ميكاليسكي ، الولايات المتحدة)

٧٠ - وذكر ، فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣ في إطار الباب ٢١ ألف ، أن أحد الأنشطة المدرجة تحت عنوان "المواد والخدمات الاعلامية" يتمثل في إعداد رسوم بيانية وملصقات حائطية بشأن السنة الدولية للأسرة . وأنه قد أشير كذلك ، في البرنامج الفرعي ٣ في إطار الباب ٢١ باء إلى انتاج رسوم بيانية حائطية . تمثل متوسط المعاش التقاعدي الذي يتقاضاه الأشخاص البالغون ٦٠ عاما فأكثر . وأضاف أن وفده يرغب في معرفة مقدار تكاليف هذه الأنشطة ، التي يري أنها ذات طبيعة هامشية ورمزية ، وينبغي ألا تموّل في الظروف المالية الراهنة .

٧١ - السيد اوسيبيا (الأرجنتين) : سأل عما تم فعله وعما سيفعل للامتثال لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/١٩٩١ .

٧٢ - السيد فورونيسكي (بولندا) : قال إن من الضروري ، كما بيّن وفده في عدة مناسبات ، اقامة مزيد من الروابط بين الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، في سياق أنشطة المركز وأنشطة منظومة الأمم المتحدة ككل ، على السواء . ومن الضروري ، في عدة مجالات حيوية ، مثل البيئة ، دراسة ما للظروف الاقتصادية من أثر اجتماعي ؛ وهذا واضح بصفة خاصة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال ، بما في ذلك بلده . وبفضل الموارد الخارجة عن الميزانية التي قدمتها حكومة هولندا ، ستُعقد في هلسنكي حلقة دراسية مهمة جدا في ذلك الموضوع ، في أوائل عام ١٩٩٣ .

٧٣ - وذكر أن وفده يؤكد أهمية النهوض بالمرأة والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة والأعمال التحضيرية للسنة الدولية للأسرة . وهذه الأنشطة جديرة بمزيد من الدعم من خارج الميزانية ، فضلا عن تمويل واف من الميزانية العادية . ثم كرر تأييد وفده لفكرة عقد اجتماع قمة للتنمية الاجتماعية ، هذه الفكرة التي نوقشت في جلسة عامة للجمعية العامة ، وقال إن الجمعية العامة ، إذا قررت عقد اجتماع القمة المذكور ، فسيتعين أن ينعكس ذلك القرار في تنقيحات الميزانية البرنامجية . وأخيرا ذكر أنه يود ، بالرغم مما يوليه وفده من اهتمام كبير لمركز فيينا ، بوصفه مركز اتصال لأنشطة الأمم المتحدة في القطاع الاجتماعي ، أن يركّز على ضرورة الإخلاص للأهداف التي حددتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عند النظر في البرامج المتصلة بذلك .

٧٤ - السيد بيرو (فرنسا) : قال إنه يود أن يؤكد على القلق الذي يساور بلده ، على ضوء الظروف الاقتصادية المتزايدة في الصعوبة ، إزاء تزايد خطر تهميش فئات اجتماعية كاملة ، ولا سيما الفئات التي يُعتبر المركز مسؤولا عنها . وذكر أن بلده يشاطر الوفود الاخرى تحفظاتها بصدد قدرة عدد قليل من الموظفين في فيينا على الإعداد لمؤتمر عام ١٩٩٥ العالمي المعني بالمرأة ، حتى مع مهلة زمنية طويلة جدا . ولا بد من النظر إلى هذا المؤتمر بعين الجد لعدد من الاسباب ، ولاسيما لما يمكن أن يترتب عليه من آثار اقتصادية ، نظرا إلى دور المرأة الهام في كثير من الاقتصادات . وأبدى أمله من أن تفضي دواعي القلق التي أُعرب عنها خلال مناقشة الباب ٢١ إلى اجراء عملي أثناء المشاورات غير الرسمية بصدد الاعتمادات المقترح تخصيصها .

٧٥ - السيد راي (الهند) : قال إن وفده يولي أهمية كبرى لعمل المركز . وهو يلاحظ تقلص الموارد الخارجة عن الميزانية ويرى أن معدل النمو الحقيقي لتمويل المركز من الميزانية العادية ليس معدلا كافيا . إذ ينبغي أن تخصص للمركز جميع الموارد المالية والبشرية اللازمة . وعلى ضوء ذلك ، فإن وفده يؤيد التعليقات التي أُدليَ بها فيما يتصل بضرورة توفير تمويل وافٍ لعمليات الاعداد للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة .

٧٦ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرنامج والميزانية) : قال إن هنالك سببين لانخفاض النفقات التقديرية الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، الذي ينطوي عليه هذا الجدول ٢١-١ . السبب الاول هو إغلاق الصندوق الاستئماني لرصد واستعراض وتقييم استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة ، الذي بلغت تكاليفه ما يتجاوز ٨٠٠ ٠٠٠ دولار في فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ . وقد استُعيض عنه بالصندوق الاستئماني للانشطة التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة الذي سيعقد عام ١٩٩٥ ، والذي تُقدر نفقاته بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ . ولا شك مطلقا في أن هذا التخفيض هو تخفيض عادي ، ولا يعكس بأية حال تضاؤل اهتمام الدول الاعضاء بالنهوض بالمرأة . على أن الامانة العامة ستبذل كل جهد مستطاع لاجتذاب مساهمات اضافية . وبالمقابل ، فإن التقديرات المنخفضة للصندوق التطوعي لعقد الامم المتحدة للمعوقين ، الذي سينتهي في عام ١٩٩٢ ، هي مدعاة فعلية للقلق ، ولا سيما على ضوء الدور البالغ الاهمية الذي تؤديه الامم المتحدة في ذلك المجال . ولكن جرى تقديم تبرعات سخية ، وهو يأمل في أن توقعات الامانة العامة كانت توقعات متشائمة . أما في جميع المجالات الاخرى ، فمن المتوقع أن تزداد التبرعات .

(السيد بودو)

٧٧ - وقال إن ممثلة النمسا كانت على حق في ملاحظتها انخفاضا صافيا في عدد الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية . فإن الانخفاض المذكور يُعزى إلى قيام المركز بإعادة تحديد الاستعمال المناسب للموارد ، ونتيجة لذلك سيسعى المركز إلى تمويل بعض الوظائف من المنح وغيرها من المصادر .

٧٨ - أما بصدد دواعي القلق التي أُعرب عنها إزاء تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/١٩٩١ ، فقال إنه لا يمكن ، كما لاحظ الامين العام في بيان آثار الميزانية البرنامجية ذات الصلة ، أن يترتب على القرار المذكور أية آثار مالية ؛ فقد أُعدت فعلا الميزانية المقترحة ولذلك أنه يتعذر تنفيذ فقرات المنطوق في فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ .

٧٩ - ومضى يقول إن أمر اتخاذ قرار بصدد مستوى الموارد اللازمة للأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥ يعود إلى اللجنة . وبما أن المؤتمر لن يعقد قبل ١٩٩٥ ، فإنه يتعذر تخصيص جميع الموارد اللازمة للإعداد له في فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ . وإذا قررت الجمعية العامة ، مثلا ، أن تعقد اجتماعا بعد فترة عشر سنوات ، فإني أتساءل عما إذا كانت الأمانة العامة ستبدأ بتخصيص الموارد لذلك المؤتمر على الفور . وعلاوة على ذلك فإنه ، بالنظر إلى الفترة الطويلة بشكل استثنائي ، المتاحة لعمليات التحضير ، يصعب مقارنة المؤتمر المذكور مع غيره من المؤتمرات . غير أنه سينظر في إمكانية عقد مقارنة بين الموارد التي أنفقت على الإعداد لمختلف المؤتمرات .

٨٠ - وذكر أن الجدول ٢١-٣ يعطي انطباعا بأن الاعتمادات المخصصة للأنشطة الواردة في البرنامج المتعلق بالمسائل والسياسات الاجتماعية العالمية قد جرى تخفيضها . وهذا يعود إلى نقل بعض تلك الأنشطة إلى البرنامج المتعلق بدمج الفئات الاجتماعية . فليس هناك انخفاض فعلي في الموارد .

٨١ - وقال ، ردا على سؤال ممثل الولايات المتحدة ، إنه بالرغم من أن تكاليف الوظائف العالمية والمتعلقة بالتنمية الاجتماعية قدرت بأسعار فيينا أصلا ، فقد أعيد تقدير تكاليفها فيما بعد بأسعار نيويورك على اثر قرار الجمعية العامة . وهو يرغب كثيرا في التعليق على السؤال الذي طرحه ممثل بولندا بصدد الصلة بين الشؤون

(السيد بودو)

الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن ذلك ليس من اختصاصه . وأخيرا ، قال فيما يتعلق باجتماع قمة التنمية الاجتماعية المقترح ، إنه فهم أن إمكانية عقده لاتزال قيد الاستكشاف بشكل غير رسمي ، وإن الامين العام سيقدم تقريرا عن ذلك الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٢ . وإذا أقر المجلس انعقاد مؤتمر القمة هذا ، فسيقدم الامين العام بيانا بالآثار المترتبة على ذلك في الميزانية البرنامجية الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين ، في سياق تنقيح تقديرات الميزانية .

٨٢ - الانسة بيرينغي (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق) : قالت إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أقر فعلا استنتاجات لجنتها وتوصياتها بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة . وبالتالي ، فمن المأمون الافتراض بأن المجلس ، على غرار لجنة البرنامج والتنسيق ، موافق على سرد البرنامج ، الوارد في الباب ٢١ .

٨٣ - الرئيس : قال إنه إذا لم يسمع أي اعتراض ، فسيعتبر أن اللجنة ترغب في إقرار استنتاجات لجنة البرنامج والتنسيق وتوصياتها بصدد الباب ٢١ ، كما وردت في الفقرتين ٣٩٤ و ٣٩٥ من تقريرها (A/46/16) .

٨٤ - ولقد تقرر ذلك .

٨٥ - أُقرت توصية اللجنة الاستشارية بتخصيص مبلغ قدره ٨٠٠ ٩٤٢ ١٣ دولار في إطار الباب ٢١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، في القراءة الاولى ، على أساس أن يجري النظر في المسائل المشارة بصدد الباب ٢١ في مشاورات غير رسمية وأن تدخل كل التعديلات اللازمة .

٨٦ - السيد إرومبا (أوغندا) : قال ، معللا موقفه بعد اتخاذ القرار ، إنه يرغب في تأكيد الطابع المؤقت لموافقة وفده ، بانتظار تقديم الامين العام للتقرير المطلوب في مقرر الجمعية العامة ٤٢٨/٤٥ ، وظهور نتيجة اجتماع باريس المعني ببرنامج العدالة الجنائية .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥